



World Health  
Organization



World Health Day 2006

## بيان صحفي

**القدس/6 نيسان 2006:** أصدر رئيس مكتب منظمة الصحة العالمية في الضفة الغربية وقطاع غزة الدكتور أمرو جيو ماننتي بيانا صحفيا في القدس، وذلك بمناسبة يوم الصحة العالمي الذي يصادف السابع من نيسان في كل عام، ويدعو يوم الصحة العالمي هذا العام الدول الى تعزيز وحماية وتطوير قدرات العاملين في القطاع الصحي الحكومي، في نفس الوقت الذي يهدد النظام الصحي الفلسطيني بالإنهيار نتيجة نقص التمويل الخارجي وإيقاف المستحقات الضريبية مما سيؤثر على استمرارية الخدمات الصحية العامة والتي تعاني أساسا من صعوبات عديدة.

وعرض د. ماننتي في بيانه الصحفي الاستنتاجات التحليلية لمنظمة الصحة العالمية لما سترتب على توقف الدعم الدولي للقطاع الصحي العام، ففي أسوأ الاحتمالات فإن وزارة الصحة الفلسطينية ستدخل في أزمة مالية خانقة مما سيؤدي إلى تردي سريع في النظام الصحي العام وربما انهياره، وسيكون هناك تحولا بالتحكم وإدارة الخدمات الصحية من القطاع العام (الحكومي) باتجاه القطاع غير الحكومي ومنظمات الأمم المتحدة والقطاع الخاص مما سيمنع أو يحد من وصول المواطنين الفلسطينيين إلى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية. وفي الإطار ذاته فإن النظام الصحي الحكومي سيصاب بالشلل أو أنه لن يكون بإمكان وزارة الصحة تطوير سياسات صحية، والقيام بمهامها من حيث تنظيم وتنسيق الخدمات الصحية مما سيؤدي إلى زيادة تشتت الخدمات الصحية وعدم تجانس المعايير والأنظمة الصحية، حيث سينتج عن ذلك عدم مساواة في الوصول إلى الخدمات الصحية. وسيؤدي توقف المساعدات كذلك إلى عدم القدرة على دفع رواتب موظفي وزارة الصحة والذين تبلغ نسبتهم 57% من مجمل العاملين في القطاع الصحي الفلسطيني، مما سيدفع العاملين إلى التغيب عن العمل والانتقال إلى القطاع غير الحكومي أو الخاص، ومن التأثيرات المهمة أيضا شح ونقص الأدوية والتجهيزات الطبية وبالتالي مضاعفة العبء المالي على المواطنين الفلسطينيين الذين سيضطرون إلى دفع تكاليف احتياجاتهم الطبية على نفقتهم الخاصة.

وضمن نفس التصور، فإن عجز وزارة الصحة عن القيام بمهامها سيؤدي إلى انهيار 56.5% من خدمات الرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، كذلك سينعكس سلبا على مجالات تدريب العاملين وتعزيز قدراتهم، وسيؤدي إلى توقف أعمال الصيانة والتطوير في المراكز الصحية. وكنتيجة لهذا الوضع فإن 413 مركزا للرعاية الصحية الأولية وحوالي 252-140 مركزا للأمومة والطفولة ستتأثر أو سيتوقف عملها مما سيؤدي إلى تخفيض مهم و كارثي في مجال تقديم الخدمات الصحية.

وستتأثر أيضا البرامج الصحية الوقائية والتعزيزية لوزارة الصحة، ففي مجال تطعيم الأطفال تغطي الوزارة ما نسبته 35% من أطفال قطاع غزة و85% من الأطفال في الضفة الغربية، كذلك فإن برامج تدعيم العناصر الغذائية الدقيقة كالفيتامينات والحديد للأطفال والنساء الحوامل ستتأثر حيث أن 72.4% من أطفال الضفة الغربية و47.9% من أطفال القطاع الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة أسابيع و12 شهرا وكذلك 78.9% من النساء الحوامل في الضفة و71.9%

في القطاع يستفيدون من تلك البرامج. وستتأثر أيضا برامج الأمومة والطفولة ومراقبة نمو الأطفال، حيث يستفيد من تلك الخدمات ما نسبته 96.5% من مجمل النساء الحوامل قبل الولادة و 33.5% من النساء بعد الولادة. وبالنسبة للخدمات التوليدية فإن الوزارة تغطي ما نسبته 55.2% من مجموع الولادات. ناهيك عن تأثير برامج التعزيز والتتقيف الصحي.

**كذلك ستتأثر البرامج العلاجية والتأهيلية،** وذلك من خلال تقليص أو إغلاق خدمات الرعاية الصحية الثانية المتمثلة بالمستشفيات والعلاجات التخصصية ، وسيتأثر بذلك خاصة الخدمات التوليدية (47% من مجمل أسرة الولادة تتبع لوزارة الصحة)، كذلك فإن 61% من أسرة المستشفيات العامة تديرها وزارة الصحة، و 72.4% من العمليات الجراحية يتم إجرائها في مستشفيات وزارة الصحة وكذلك هناك 482 مريضا يتابعون غسيل الكلى في تلك المستشفيات، بالإضافة الى الخدمات التخصصية الأخرى وخدمات الطوارئ (26.84% من مجموع السكان يستفيدون من خدمات الطوارئ في مستشفيات الوزارة).

وأخيرا، تطرق البيان الصحفي الى تأثير ذلك على تدهور العوامل الإجتماعية المحددة للصحة ، من حيث زيادة نسبة البطالة والقدرة الشرائية للفرد (بما في ذلك الخدمات الصحية)، والعوامل البيئية المتمثلة بالصرف الصحي ومعالجة المواد الصلبة مما يزيد من إمكانية تفشي الأمراض (72.9% من السكان يعتمدون على شبكة المياه العامة و 50.9% يعتمدون على شبكة الصرف الصحي). كذلك فإن زيادة مستويات الضغوطات (الإحباط، فقد الأمل والشعور بالعجز) يؤدي إلى مضاعفة المشاكل الاجتماعية والصحية، وعدم الإستقرار الإجتماعي وزيادة مشاكل التغذية.

**لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال:**

Maria Restrepo,  
WHO

Telephone: 02 5400595, 0548022752